

سليمان تقي الدين

تشتعل سماء لبنان بالرصاص، في هذه المنطقة أو تلك، كلما كان أحد الزعماء يلقي خطاباً أو يجري مقابلة تلفزيونية. إن بلاغة الرصاص تغطي على كل بلاغة. هذه «العادة السيئة»، كما نسمع في بعض التبريرات، هي الدليل على أن الحرية والديموقراطية في خطر. الجميع هنا بات يستمد شرعيته من قوة السلاح. لا نظن أن السلاح يزرع في لبنان كالبطاطا. ثمن الرصاص الذي يشق عنان السماء يكفي لإطعام آلاف الأطفال الجياع. لا نعتقد أن صاحب مصرف أو شركة أو مساهماً فيهما يحمل رشاشاً. الفقراء وحدهم يرتزفون إذ تقدم لهم أكفانهم وهدايا موتهم. لعبة السلاح في بلد الخمسين جامعة وعشرات آلاف المتخرجين الجامعيين سنوياً هي المسؤولة عن تهجير هؤلاء وهجرتهم. لا نعرف بلداً في العالم يمارس ديموقراطية السلاح. هذه العراضات الشعبية من النكبات والتحدّي تمزق المشاعر الوطنية .

ليس هناك من قضية تستحق أي احترام وراء تظاهرات السلاح. هذا السلاح لا يحرر أرضاً ولا إنساناً، وظيفته الوحيدة أن يستبد بنا، أن يروع الناس ويسلبهم إرادتهم. إذا كان المقصود هو نشر الخوف فقد خاف اللبنانيون صغاراً وكباراً، الخوف الطبيعي من لعبة الموت التي تعرض فصولها عليهم وتقوم بتعميمها الشاشات. لكن الخوف الأكبر أن تسقط القضايا المحترمة صريعة بهذا الرصاص العشوائي، حيث تنحل الروابط الإنسانية وتفرض الناس قطعاً مذهبياً وقبلياً .

لقد خبرنا الحرب الأهلية ولا نعرف منتصراً فيها استطاع أن يفرض مشروعه السياسي بالمعنى الحقيقي للكلمة. عاد جميع الفرقاء إلى التسوية التي احتوت جزءاً من طموح كل الجماعات. التسويات السياسية هي دائماً ممكنة إذا أدرك الفرقاء كلفة الحرب ومخاطرها وحدودها في تغيير المعادلات. ما الذي يمكن لحرب بين اللبنانيين أن تنتج غير الكوارث عليهم جميعاً؟! هل يتوهمن أحد أنه يستطيع أن يبذل الديموغرافيا ويحدث جراحة تشوه النسيج الاجتماعي؟! لعلنا اجتزنا أوهاماً كهذه وفشلت مشاريع أقل عبثية فلم يستطع أصحابها رسم جغرافيا ثابتة لتقسيم ارتفعت جدرانها في الحرب الأهلية الثنائية الاستقطاب .

وحدها الفوضى ما يمكن أن تصنعه أيدينا بلبنان في لحظة يسيطر فيها الكيد والغرائز وينحى فيها العقل فتسقط الوطنية والأخلاق والسياسة. ما زلنا نعتقد أن الحرب ليست قدراً، والإرادة بين اللبنانيين ليست مرتبهة لمن يستهين بمصالح البلد وأهله. نفهم حدة الخطاب السياسي لدى جميع الفرقاء نتيجة المازق الوطني والعجز عن إيجاد حل سياسي. نفهم لغة الاتهام المتبادل بالمسؤولية عن تعطيل الحل. لكن الحل يحتاج إلى الشريكين وإلى استبعاد فكرة الغلبة، لأننا ما زلنا نتحدث عن كتل طائفية لديها حصريّة التمثيل، ولأن الخطاب السياسي نفسه يتحدث عن المشاريع الطائفية بل الدينية. ولأن المبادئ الديموقراطية البسيطة لا تصلح علاجاً لهذه الأزمة بالذات جراء الطعن المسبق بالمعايير التي نتجت عنها المؤسسات الحالية. ما نحتاجه اليوم فعلياً ليس فقط إنتاج سلطة فعالة، لأنها لن تكون كذلك في مجتمع على هذه الحدة من الانقسام. بل نحتاج إلى سلطة تشيع الثقة بين الأطراف وتعيد مناخات الحرية والحوار لتتحسر موجة التشنج الطائفي والمذهبي وتتكسر مناخات التعصب والتعصيب والخوف والتخويف لمصلحة طمأنة جميع الفئات إلى موقعها ومستقبلها في النظام .

لا يمكن أن يتقدم لبنان في ظل شعور أي جماعة بالإكراه على طريق حل مشكلاته الكبرى التي تتعدى تقاسم السلطة. فالحقيقة والعدالة والمحكمة، والعلاقات مع سوريا، والخطط الاقتصادية، والسياسة الدفاعية ومسألة سلاح المقاومة والقرارات الدولية والتعامل معها، وإنتاج قانون انتخاب، والكثير من الموضوعات يستحيل أن يتقدم بحثها أو تجد حلولاً لها في ظل الحذر والشكوك، ويستحيل بالتأكيد بمنطق القوة. هذا هو الأمر غير المفهوم في كل هذا التفاوض السياسي الذي لا تحكمه الرغبة في تقديم التنازلات طالما أن القوة مستبعدة فعلاً وخيار الاستقواء مستبعد وأسلوب المواجهة مرفوض. لا يجوز أن نستمر في سياسات تعطيل الحكم والمؤسسات وتعطيل البلد ككل .

هذا التوازن المتكافئ بعناصره المتعددة والمتنوعة يحتم التسوية، وليستعد العمل السياسي فعاليته لدعم وتطوير أي من المشروعين المتنافسين، إذا كانت للبلاد ثمة فرصة حتى الآن للديموقراطية في صناديق الاقتراع لا في صناديق المفرقات ...